

3. الخلفية الواقعية

سنلقي في هذا القسم نظرة مختصرة جدا على القضية من وجهة نظر واقعية. فبدون شعور واضح بماهية القضية، فانه من المستحيل القيام بعمل الحملات. و من اجل تحليل أكثر تفصيلا نشير على القارئ بالاستعانة بالمواقع الالكترونية والمطبوعات المدرجة في نهاية هذا الكتاب

الإنفاق العسكري بارتفاع مضطرد

يقدر مجموع الانفاق العسكري العالمي في عام 2006 بأنه بلغ 1204 مليار دولار أمريكي. وهو مبلغ يزيد على حتى ذروة فترة الحرب الباردة للأعوام 1987-1988. يمثل هذا، استنادا الى سبيري، زيادة فعلية قدرها 3.5% منذ عام 2005. وبمقدار 37% عبر فترة 10 سنوات منذ 1997. لقد ازداد معدل الانفاق للفرد الواحد من 173 دولار في عام 2005 الى 184 دولار. أن هذا الصرف موزع بطريقة غير متساوية بالمرّة حيث أن 15 بلدا من ذوي الصرف الاعلى مسؤولين عن 83% من المجموع العالمي. وان الولايات المتحدة مسؤولة عن 46% تتبعها المملكة المتحدة ثم فرنسا، واليابان والصين بنسبة 4-5% فقط لكل منهما.

وليس من الغرابة أن نعرف بأن الزيادة السريعة في الإنفاق العسكري الأمريكي هي أساسا بسبب العمليات العسكرية المستمرة والمكلفة في أفغانستان والعراق. وقد نجمت معظم الزيادة عن التخصيصات التكميلية زيادة على الميزانية النظامية. فبين أيلول/سبتمبر 2001 الى حزيران/يونيو 2006، خصصت الحكومة الأمريكية 432 مليار دولار في تخصيصات سنوية وتكميلية في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وبشكل ملحوظ، "كانت هذه الزيادة الضخمة- استنادا الى سبيري- إحدى العوامل التي ساهمت بتردي الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2001". وفضلا عن التأثير المباشر للإنفاق العسكري المرتفع، توجد أيضا تأثيرات غير مباشرة وبعيدة الأمد أكثر. واستنادا الى مشروع الاولويات الوطنية فان الحرب في العراق قد كلفت حتى الآن الحكومة الأمريكية 456 مليار دولار منذ نهاية أيلول 2007. ومع ذلك واستنادا لاحدى الدراسات وبالنظر الى عبء الرعاية الصحية للحرب على الأمد البعيد، فان إجمالي التكاليف السابقة والمستقبلية حتى عام 2016 بالنسبة للحكومة الأمريكية والحرب في العراق يمكن أن يصل الى 2267 مليار دولار.

ولو أن المصروفات العسكرية لا تتسارع في بلدان أخرى لكنها تتزايد في معظم المناطق. والإستثناء الرئيسي في أوروبا الغربية، وبنمو بطئ نسبيا، وأمريكا الوسطى، بخفض مستمر في الإنفاق العسكري. ويجب الملاحظة بأنه رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع أضخم قائمة للدفاع، فان أفقر البلدان هي التي لديها أعلى الأعباء العسكرية، وتعطي الأولوية الأدنى للمصروفات الاجتماعية ولها أكبر الإحتياجات التنموية.

لقد استمرت الصين في الزيادة الحادة في المصروفات العسكرية وتجاوزت للمرة الأولى اليابان وبذلك حلت محلها بمثابة أكبر منفق عسكري في آسيا والمنفق الرابع الأكبر في العالم. لقد انهمكت اليابان في الجدل حول مستوى الانفاق العسكري المناسب. وكان القرار للسنة الخامسة على التوالي بخفض مستوى انفاقها العسكري وتركيز جهدها العسكري على الدفاع الصاروخي.

وتشير سبيري الى أن نوعية البيانات في معظم البلدان مرضية جدا. "هناك حاجة كبيرة الى تحسين الشفافية والمساءلة في سياسة الدفاع، وعمليات التخطيط والبرمجة والميزانيات المالية. وسيكون لذلك على الأغلب تأثير على مستوى واتجاه الانفاق العسكري،

1 الجنود العائدين من أفغانستان والعراق: تكاليف بعيدة الامد لتزويد المحاربين القدماء بالرعاية الصحية وتعويضات العوق (تقرير سنكلتر-جيلميز) كانون الثاني/يناير 2006



ميزانية دفاع جنوب أفريقيا
منذ 1994، المصدر: كيب
تايمز، 24 فبراير 2000

كلفت الحرب في العراق
الحكومة الأمريكية حتى
الآن 456 مليار دولار
منذ سبتمبر 2007

حتى حصة صغيرة من
الانفاق العسكري للاغنياء

،إذا ما خصصت بشكل
مناسب، فإنها ستحقق فارقا
مهما في الصراع ضد الفقر
في العالم النامي.

حيث أنه سيحقق نقاشا عاما أكثر معرفة، وفي تلك المجتمعات الفقيرة حيث للناخبين بعض
التأثير على السياسة، إعادة توجيه نحو أنواع أخرى من الانفاق التي ستفيد الفقراء"2

ومع ذلك لا يتوقع المرء تحسن الظروف التي تواجهها جموع الناس الفقراء في البلدان النامية
فقط باعادة تخصيص الموارد في تلك البلدان. وهناك حاجة أيضا الى اعادة توزيع من البلدان
الغنية الى البلدان الفقيرة. حتى حصة صغيرة من الانفاق العسكري للاغنياء، إذا ما خصصت
بشكل مناسب، فإنها ستحقق فارقا مهما في الكفاح ضد الفقر في العالم النامي.

اهداف التنمية الألفية:

ان أهداف التنمية الألفية (أم دي جي) هي الاغراض (الأهداف) التي تم الاتفاق عليها
لخفض الفقر من قبل حكومات العالم في اجتماع الالفية عام 2000. ان مقارنة الارقام
المبينة أدناه مع تلك الخاصة بالدول ذات الانفاق العسكري الكبير لها فائدة تعليمية.

*ان كلفة تحقيق أهداف التنمية الالفية المحتسبة بمقدار 121 مليار دولار في 2006-10-13
تبلغ حوالي عشر 1204 مليار دولار المصروفة على العسكرية في ارجاء العالم في 2007

* هدف الماء والصرف الصحي: تقدر منظمة الصحة العالمية (2004) بأنه لغرض خفض
نسبة الناس الذين بدون حرية الوصول الى الماء الصالح للشرب الى حد النصف بين 1990
و 2015 سيكلف الأمر 11.3 مليار دولار سنويا و22.6 سنويا للوصول الى جميع السكان
غير المخدومين بحلول عام 2015.



* الهدف الصحي: البنك الدولي (2002) يقول أنه
لتحقيق أهداف التنمية الالفية المتعلقة بالصحة
سيكلف الأمر 20-25 مليار دولار اضافي سنويا.
وتبين منظمة الصحة العالمية (2001) الكلفة بمقدار
40-52 مليون دولار سنويا.

*هدف التعليم الاولي/الابتدائي العالمي: البنك الدولي
(2002) يقدر بانه سيكلف 10-30 مليار دولار سنويا
لتأمين أن الاطفال في كل مكان يكملون دورة كاملة من
الدراسة الابتدائية.

* هدف الاسكان:تقدر هابيتات/ الأمم المتحدة انه هناك
حاجة الى 11.5 مليار دولار سنويا لتحسين الحياة بشكل ملحوظ لما
لا يقل عن مائة مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.

* الهدف الخاص بالفقر: البنك الدولي (2002) يقدر بوجود حاجة الى 39-54 مليار دولار
لخفض النسبة الى النصف للناس الذي تبلغ مداخيلهم أقل من دولار واحد في اليوم.

* هدف تخفيف الديون: سي أي أف أو دي(الوكالة التنموية الكاثوليكية)- شطب الديون
البالغة 300 مليار دولار أو بمقدار 30 مليار دولار سنويا خلال العقد القادم.

أطفال السودان يلعبون في
مخيم لولوكو الانتقالي
للنازحين الداخليين (أي دي
بيز) 30 كلم جنوب شرق جوبا
عاصمة جنوب السودان. أيلول
2006

تعريف الانفاق العسكري

(من معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي، سبري)

حيثما يكون ممكنا، يشمل الانفاق العسكري بالنسبة لسبري جميع الانفاق الحالي والرأسمالي على:

- * القوات المسلحة بضمنها قوات حفظ السلام
- * وزارات الدفاع ووكالات الحكومة الأخرى المنشغلة بمشاريع الدفاع
- * القوات شبه العسكرية حينما يتم تدريبها وتجهيزها وتوفيرها للعمليات العسكرية.
- * فعاليات أو أنشطة الفضاء العسكرية.

يجب ان تشمل هذه المصروفات:

- * الأفراد
- جميع المصروفات على الافراد الحاليين عسكريين ومدنيين.
- مبالغ التقاعد للأفراد العسكريين.
- الخدمات الاجتماعية للأفراد وعوائلهم.
- * العمليات والصيانة
- * المشتريات والتجهيز
- * الابحاث والتطوير العسكريين
- * الإنشاءات العسكرية
- * المساعدات العسكرية (في المصروفات العسكرية للدولة المانحة)

المصاريف العسكرية المستثناة

- * الدفاع المدني
- * الصرف الحالي على فعاليات عسكرية سابقة
- فوائد مستحقات المحاربين القدماء
- التسريح
- تحويل منشآت انتاج الاسلحة
- تدمير الأسلحة

على عكس الأسطورة العامة المتصورة فان الجزء الأكبر من الميزانية لا يتم صرفه على الاسلحة بل على الرواتب والفقرات المتعلقة الأخرى

يفيد الانفاق العسكري الحكومي غالبا الشركات العسكرية الخاصة والمقاولين أين تذهب الأموال؟ على عكس الأسطورة العامة المتصورة فان الجزء الأكبر من الميزانية لا يتم صرفه على الأسلحة بل على الرواتب والفقرات المتعلقة الأخرى. انظر الصندوق اعلاه تعريف الانفاق العسكري. ومع ذلك تصرف مبالغ كبيرة على شراء وتجهيز السلاح والخدمات المتعلقة بالسلاح. لناخذ المنفق الأكبر بين الجميع، البننتاغون. يفيد غالبا الانفاق العسكري الحالي للإدارة الأمريكية شركات ومقاولي القطاع الخاص الكبار. ويبلغ الانفاق العسكري الأمريكي المقترح لعام 2008 المالي 647 مليار دولار. ومستوى هذا الانفاق العسكري مصحوب بنمو مقارن في العقود الرئيسية المحالة على شركات مثل لوكهيد مارتن ونورثروب غرومان وبوينغ. لقد ارتفعت عقود البننتاغون من 144 مليار دولار في 2001 الى اكثر من 294 مليار دولار في 2006 بنسبة زيادة قدرها 100%.

الجدول 1: مجموع العقود الرئيسية لوزارة الدفاع
للسنوات المالية من 2001 الى 2006
(الأرقام بمليارات الدولارات مع ملاحظة نسبة التغير من سنة لأخرى)

نسبة التغير % 2006-2001	2006	2005	2004	2003	2002	2001
%103	\$294.9	\$269.2	\$230.7	\$208.9	\$170.8	\$144.6
	%8.7+	%14.3+	%10.4+	%22.3+	\$18.1+	نسبة التغير لكل سنة

الجدول 2: مقاولو الدفاع الرئيسيون العشرة الكبار، للسنوات المالية 2005 الى 2006
(الأرقام بمليارات الدولارات، مع نسبة التغير من 2005 الى 2006 ومن 2001 الى 2006)

الترتيب، الشركة	السنة المالية 2006	السنة المالية 2005	نسبة التغير 06/2005	نسبة التغير 06/2001
1. لوكهيد مارتن	\$26.6	\$19.4	%36.8+	%81.2+
2. بوينغ	\$20.3	\$18.3	%10.9+	%52.1+
3. نورثروب غرومان	\$16.6	\$13.5	%23.0+	%222.6+
4. جنرال داينامكس	\$10.5	\$10.6	%9 -	%53.3+
5. رايبون	\$10.1	\$9.1	%10.9+	%80.6+
6. هاليبيرتون	\$6.1	\$5.8	%5.2+	%1325.2+
7. أيل 3 كومينكيشن	\$5.2	\$4.7	%10.6+	%950.5+
8. بي أي ئي سيستمز	\$4.7	\$5.6	%16.1 -	%442.3+
9. يوناتيد تكنولوجيز	\$4.5	\$5.0	%10 -	%36.4+
10. ساينس أليكيشنز انترناشنال كورب	\$3.2	\$2.8	%14.3+	%83.6+

المزيد على الموقع ... <http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports.html>

مثال دولة نامية: اثيوبيا (الحبشة)

ان قوة الدفاع الحبشية واحدة من اكبرها في أفريقيا. ويأتي ترتيبها العسكري برقم 29 (بالنسبة لمجموع افراد القوات) في العالم. وفي شهر كانون الثاني / يناير 2007 خلال الحرب مع الصومال، قيل أن مجموع القوات الاثيوبية بلغ 200000 فردا. ويرجع الانفاق العسكري المرتفع لاثيوبيا الى زمن الرئيس منغستو في التسعينات. وخلال السنوات الأخيرة من حكم النظام، في حقبة التسعينات، كان يقدر الانفاق العسكري لاثيوبيا بمبلغ 1 مليار دولار مستنفدا ما يصل الى 14% من اجمالي الناتج القومي. ورغم الإتجاه النزولي في الانفاق العسكري الاثيوبي في السنوات الأخيرة، ما زالت الحكومة تخصص موارد مالية كبيرة للعسكر على حساب التعليم والصحة. وبنظر الحائز على جائزة نوبل للسلام أوسكار ارياس " تؤكد مثل هذه الاولويات في الميزانية تناقضا مشوها : ان الكثير من الدول الأكثر فقرا تكتنز تجهيزات من الدبابات والاسلحة للدفاع عن "مواطنيها" هم مهديدين أكثر بسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها" ويقدر مجموع الانفاق العسكري الاثيوبي بحوالي 296-300 مليون مما يمثل حوالي 9% من مجموع صرف الحكومة و 3.4% من إجمالي الناتج القومي (تقديرات اليونيسيف)

وللمقارنة نشاهد ان حوالي 6% من ميزانية اثيوبيا تم صرفها على الصحة عام 2005 إستنادا الى منظمة يونيسيف. ان هذا المبلغ أقل من المبلغ الكلي لانفاق الحكومة على العسكر والذي يعطي مؤشرا على أولويتها ذات العلاقة. ومنذ قيام حكومة زيناوي في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006 بغزو الصومال المجاورة لمواجهة القوات الاسلامية هناك فقد ارتفعت التكاليف ولو أن الأرقام الدقيقة شحيحة. ان الحمل العسكري يقع ثقيلًا على دافع الضرائب الاثيوبي إذا ما أخذنا بالاعتبار كلف الفرص. يوجد 1 الى 2 مليون من الناس ولغاية عمر 49 عاما مصابين بمرض العوز المناعي/ الايدز ولكن فقط 24600 شخص، من نفس المجموعة العمرية، حصلوا على العلاج المضاد (منظمة الصحة العالمية 2005). ان مبلغ 300 مليون دولار المصروفة على العسكر (الجيش) كان يمكن أن تؤمن لقاحات لأكثر من 20 مليونًا من الاثيوبيين وكان يمكن ان تضاعف عدد المرضى المستفيدين الذين يتعاطون علاجات مرض العوز المناعي المنقذة للحياة.

وعلاوة على الرعاية الصحية والتعليم، تحتاج الحكومة الاثيوبية لأن تأخذ بالاعتبار قضايا الأمن البشري الأخرى كأولويات للإنفاق. مثلا فإن قضايا اللاجئين والنازحين الداخليين وسوء التغذية الشديد (سيما بين الاطفال) وضعف توفير المياه والصرف الصحي لا تعطى نفس أولوية الاعتبار الممنوحة للعسكر. واستنادا الى المنظمة الانسانية (كونسيرن) فإن 2.5 مليون من المواطنين في اثيوبيا هم الآن في حاجة ماسة الى المساعدات الانسانية. ففي عام 2006 فقط، بلغت المساعدات الانسانية الممنوحة لاثيوبيا من منظمة المساعدة والتنمية الامريكية (يوأس أيد) مبلغا قدره 64446971 دولار بضمنها مبلغ 2300000 دولار من منظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبالنظر الى هذه البيانات، لا يوجد تبرير، من وجهة نظر مكتب السلام الدولي، لدولة نامية مثل اثيوبيا الموبوءة بمشاكل خطيرة وتعتمد على المساعدات الأجنبية لأن تخصص مثل هذه المبالغ الضخمة من الاموال على العسكر. وليس سرا أن اثيوبيا تلقت دعما قويا من الولايات المتحدة الامريكية في دورها كشرطي أقليمي. لكن رعاية كهذه تجلب معها ثمنا بالنسبة " للطريق غير المسلوك". ومن وجهة نظر الأمن البشري، فإن التعليم الجيد والعناية الصحية بالاضافة الى الطعام المناسب والماء النظيف هي أشكال حاسمة من الأمن والتي يجب أن توفرها الحكومة. كما يمكن الجدل أيضا ان تضخم القوات المسلحة ونشر آلاف العسكريين الناشطين في الدول المجاورة سيؤدي فقط الى توتر على المدنيين المتوسط والبعيد مع تبيد الموارد الشحيحة التي يحتاجها الفقراء الجياع وخلق انعدام أمن أكثر. وفي اثناء ذلك تستمر انتهاكات حقوق الانسان ويتم اسكات المعارضة.

الاستنتاج (الخلاصة)

لكل بلد تقريبا قضية انفاق عسكري مقابل الانفاق الاجتماعي والتي ينبغي بحثها او استكشافها. ان الحقيقة بان عملاق عسكري واحد يقلص انفاق جميع الآخرين يجب الا تطمس حقيقة كون المجتمعات الأكثر فقرا تدفع ثمنا عاليا متناسبا أو أكثر بسبب قدرتها العسكرية. بالمقابل فان حقيقة ان الدول الاصغر، المتسلطة عادة، تستثمر في السلاح بدلا من المزارع يجب الا تصرف انتباه الناشطين عن المشكلة المركزية التي تكمن في المجمع الغربي- العسكري- الصناعي- والسياسي والذي يتركز دوره على تأمين الهيمنة المستمرة للأغنياء والاقوياء على العالم.